

صندوق النقد الدولي

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



ليبيا - زيارة خبراء الصندوق - يناير ٢٠١٢

بيان ختامي

٢٦ يناير ٢٠١٢

أولاً. لمحة عامة

١. البعثة ممتنة للسلطات الليبية لحسن ضيافتها وتعاونها ومدخلاتها القيمة خلال المناقشات الفنية ومناقشات السياسات. وقد استفادت البعثة بشكل كبير من التفاعل مع مسؤولي الحكومة ومصرف ليبيا المركزي.
٢. في حين أن التحديات هائلة، يمكن للنشاط الاقتصادي أن يتعافى بسرعة عند عودة الوضع الأمني إلى حالته الطبيعية. إن استعادة إنتاج الهيدروكربونات هو في مرحلة متقدمة تفوق أكثر من نصف مستويات ما قبل النزاع و هو لا يزال عاملاً حاسماً بالنسبة للانتعاش الاقتصادي وسيعزز إعادة الإعمار من النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني. إن التحديات الرئيسية التي تواجه السلطات، على المدى القصير، هي المحافظة على انضباط الميزانية وإنعاش النظام المصرفي مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. لقد تم رفع معظم عقوبات الأمم المتحدة التي جمدت الأصول الأجنبية لليبيا (بما مجموعه ٢٠٠ % من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٠) وذلك في ١٦ ديسمبر ٢٠١١ مما سيسمح لمصرف ليبيا المركزي أن يدعم سعر الصرف. وتشمل التحديات، على المدى المتوسط، قضايا إعادة بناء البنية التحتية، وإعادة توجيه الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على الهيدروكربونات، ووضع إطار للحكومة يعزز تطوير القطاع الخاص وخلق فرص العمل والنمو الشامل.

ثانياً. التطورات الاقتصادية الأخيرة

٣. يقدر انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦٠ % في عام ٢٠١١ بينما ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ١٤ % . وخلال النزاع ، انخفض إنتاج النفط الخام من متوسط قدره ١,٧٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ (٢ % من الانتاج العالمي) الى ٢٢,٠٠٠ برميل يومياً في يوليو ٢٠١١. وقد تأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني أيضاً بتدمير البنى التحتية ومرافق الإنتاج ، وبمغادرة العمال الأجانب، والانقطاعات في نشاط القطاع المصرفي ، ومحدودية الحصول على النقد الأجنبي. وعليه، يقدر انكماش إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني بنسبة ٧١ % في عام ٢٠١١ ، في حين انخفض الانتاج غير الهيدروكربوني بنسبة ٥٠ %.

وارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ في عام ٢٠١١، بشكل يعكس القيود على الواردات ، و حدود العرض المحلي ، والتوسع النقدي^١.

٤. **لقد تسببت الخسارة في الدخل الهيدروكربوني في خفض رصيد الحساب الجاري.** وانخفض حجم الصادرات من ٤٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠١١ بينما انخفضت الواردات من ٢٤,٦ مليار دولار إلى ١٤,٢ مليار دولار خلال الفترة ذاتها نظراً لعدم إتاحة الحصول على النقد الأجنبي. وتبعاً لذلك ، انخفض رصيد الحساب الجاري من فائض قدره ٢١ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ إلى 4½ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١.

٥. **اعتباراً من نهاية عام ٢٠١١، كان الدينار الليبي يصرف بسعر يقل بنسبة ٢٠ % في السوق الموازي^٢.** وهبطت قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي في عام ٢٠١١ نظراً لعدم قدرة مصرف ليبيا المركزي على بيع النقد الأجنبي وهذا ناجم عن عدم إتاحة الحصول على أصوله الأجنبية. واعتباراً من ١٥ يناير ٢٠١٢، تضاعف الفارق بين أسعار الصرف الرسمية والسوق الموازي إلى ما دون ١٠ %^٣.

٦. **انخفضت إيرادات الميزانية بشكل حاد بسبب انخفاض عائدات الهيدروكربونات في حين ازداد الإنفاق الجاري في عام ٢٠١١.** ويقدر انخفاض الإيراد بنسبة ٦٩ % ، من ٥٧ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ إلى ٣٩ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٠، كانت النفقات على الأجور، والدعم، والتحويلات تعادل ٢١ % من إجمالي الناتج المحلي. وقد تم إعادة تخصيص ميزانية عام ٢٠١١ لاستيعاب: (أولاً) التغييرات في السياسة التي حدثت في الربع الأول من العام بما في ذلك زيادة الرواتب، (ثانياً) الانخفاض في عائدات النفط؛ (ثالثاً) الاحتياجات الإنسانية ؛ (رابعاً) الانقطاع في معظم النفقات الرأسمالية. وقد ارتفع الإنفاق على الأجور بما يقارب ٦٠ % مدفوعاً بزيادة أجور القطاع العام في مارس ٢٠١١. وقد تم تمويل ميزانية عام ٢٠١١ عن طريق الاقتراض المحلي البالغ ١٣,٥ مليار دينار ليبي، وإيرادات صادرات الهيدروكربون البالغة ١٥,٨ مليار دينار ليبي بالإضافة إلى المتأخرات المقدرة بمبلغ ٦ مليار دينار ليبي.

^١ إن عملية جمع البيانات حول أسعار المستهلك خلال فترة النزاع كانت محدودة وربما تم تقييم التضخم بقيمة أقل من قيمته الحقيقية. ويقدر معدل التضخم في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة ١٩,٢ %

^٢ منذ ١٤ يونيو ٢٠٠٣، تم ربط سعر الصرف الرسمي الحالي بحقوق السحب الخاصة

^٣ لقد اقترح مصرف ليبيا المركزي أن الخصم المتبقي على سعر السوق الموازي يعزى جزئياً إلى بيع حيازات الدينار من قبل أفراد ذوي صلات وثيقة بالنظام السابق.

٧. على الرغم من رفع عقوبات الامم المتحدة عن مصرف ليبيا المركزي، إلا أن الوضع المالي للقطاع العام لا يزال هشاً. لقد تم رفع التجميد عن الجزء الأكبر من الأصول الأجنبية في ١٦ ديسمبر ٢٠١١، واستعادت السلطات إمكانية استخدامها إلى حد كبير^٤. واعتباراً من نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١ تم إتاحة حوالي ٣ مليار دولار لليبيا وتم توفير مبالغ أخرى مع نهاية العام الماضي. تقوم الحكومة بتمويل نفسها من خلال الاقتراض من مصرف ليبيا المركزي والسحب من ودائعها^٥. والنظير لهذا في الميزانية العمومية لمصرف ليبيا المركزي هو خلق النقود، وذلك بشكل أساسي من خلال زيادة في العملة المتداولة وكذلك في أرصدة المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي.

٨. لقد ارتفع المعروض النقدي بشكل ملحوظ في عام ٢٠١١ نتيجة لتتقييد العجز في الميزانية. وتضاعفت العملة في التداول من 7½ مليار في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١٥,٤ مليار دينار ليبي في نهاية عام ٢٠١١^٦. واستجابة لنقص في الأوراق النقدية - فقد تم استنفاد النقد في الخزينة المحتفظ به لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية إلى حد كبير- وقام مصرف ليبيا المركزي بفرض قيود على السحوبات النقدية من قبل الأفراد. زادت الودائع تحت الطلب بنسبة ١٣ بسبب الادخار القسري الناجم عن القيود المفروضة على عمليات السحب النقدي.

٩. في عام ٢٠١١، انخفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بحوالي ٦ % مقارنة بزيادة فيه بنسبة ١٤,٣ % في عام ٢٠١٠. وقد تأثر هذا التغيير في رصيد الائتمان خلال عام ٢٠١١ بتسديدات القروض، وبشكل أساسي من خلال استقطاعات الرواتب والتقييدات على تمويل التجارة بسبب القيود المفروضة على استخدام النقد الأجنبي. إن الروابط بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي ضعيفة، مع نسبة ائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي تبلغ أقل من ٢٠ % في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن تخفيض الإقراض المصرفي للقطاع الخاص كان له على الأرجح تأثير سلبياً على النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني.

^٤ تتألف الأصول الأجنبية من حوالي ١٤٠ مليار دولار بشكل أصول سائلة (ما يقرب من ٢٠٠ % من إجمالي الناتج المحلي قبل النزاع)، وتقريباً ٣٠-٤٠ مليار دولار بشكل أصول أخرى.

^٥ زادت الحكومة من اقتراضها من مصرف ليبيا المركزي خلال الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠١١ بمبلغ ٩ مليار دينار ليبي

^٦ وصلت العملة في التداول إلى ما يعادل ١٢ مليار دولار. وأصدر مصرف ليبيا المركزي ما يعادل ٢ مليار دولار بالدينار الليبي بأوراق نقدية حديثة الطباعة وأعاد إصدار الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول والتي تعادل ٤ مليار دولار. ويعتزم مصرف ليبيا المركزي استبدال كامل العملة المتداولة خلال الأشهر المقبلة والبدء بفئة ٥٠ دينار بحلول منتصف مارس. ويتوقع خبراء مصرف ليبيا المركزي أن يتم تحديد جزء من العملة المحتفظ بها من قبل عناصر النظام السابق خلال هذه العملية.

١٠. كان لدى المصارف التجارية احتياطات كافية من رأس المال قبل النزاع، ولكن تراجع جودة أصولها. وكانت نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي ١٧,٢ % من إجمالي القروض في نهاية عام ٢٠١٠ وهي واحدة من أعلى النسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، بلغت كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر 17.3 % - وهي تتجاوز بكثير المستلزمات القانونية - وبلغت المخصصات المرصودة ٨٥ % . ونظراً لعمق وطول مدة النزاع، فلا بد أن تكون القروض المتعثرة قد ارتفعت بشكل حاد بسبب الاضطراب الاقتصادي (والذي سوف يؤخر بعض التسديدات) ، وبسبب التراجع في جودة الأصول (بما في ذلك التدمير المادي). وربما تم تقديم بعض القروض لعناصر من النظام السابق التي قد لا تكون قابلة للاسترداد. وعلاوة على ذلك، فإن خطر التحديات القانونية على الممتلكات التي استولى عليها النظام السابق يخلق مخاطر محتملة للقطاع المصرفي، لا سيما إذا استخدمت هذه الممتلكات كضمانات^٧. ولم يتم تقدير حجم هذه الخسائر.

ثالثاً. الآفاق الاقتصادية

١١. يتوقع تعافي النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٢ بالتزامن مع حدوث تحسن في الوضع الأمني. وقد أعدت البعثة إطاراً أولياً للاقتصاد الكلي ، موضح في الجدول ١. لقد ارتفع إنتاج النفط الخام من ٢٢,٠٠٠ برميل يوميا في يوليو إلى ما متوسطه 980,000 برميل في ديسمبر ٢٠١١. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج الهيدروكربون ، متضمناً الغاز الطبيعي ، بنسبة أكبر من ١٠٠ % في عام ٢٠١٢ وأن يصل إلى مستوى ما قبل النزاع خلال عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن ينتعش إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بحلول عام ٢٠١٤ ، مدفوعاً بشكل رئيسي بإعادة الإعمار. ويتوقع انخفاض معدل تضخم أسعار المستهلك بشكل ملحوظ وذلك عند استئناف الاستيراد وقيام مصرف ليبيا المركزي بسحب الأموال من الاقتصاد عن طريق بيع النقد الأجنبي^٨. وسيزداد فائض الحساب الجاري الخارجي في عام ٢٠١٢ مع استعادة صادرات الهيدروكربونات وغير الهيدروكربونات.

١٢. تتضمن المخاطر على الآفاق التأخير في عودة الوضع الأمني لحالته الطبيعية والانخفاض في الأسعار العالمية للنفط والغاز. إن عدم اليقين في البيئة الأمنية سيعيق انتعاش القطاع الخاص الاقتصادي، ويمكن أن يعرقل عودة العمال الأجانب الضروريين لتخفيف اختناقات القوى العاملة. إن تكثيف القيود في منطقة اليورو

^٧ ابتداءً من أواخر السبعينيات ، تمت مصادرة عشرات الآلاف من المباني السكنية والتجارية من قبل النظام السابق- بموجب القانون رقم ٤ - وتم إعطاؤها أو بيعها أو تاجيرها لشاغليها الجدد بأقل من أسعار السوق

^٨ يتوقع حدوث تدفقات خارجية رأسمالية خاصة كبيرة عند استعادة حق استخدام الأصول الأجنبية

والهشاشات في أماكن أخرى أدى إلى تدهور الأوضاع المالية وتساعد مخاطر قصور النتائج عن التوقعات بالنسبة للنمو العالمي. وعلى الرغم من أن أسعار الهيدروكربون لا تزال مرتفعة، إلا أن خطر التباطؤ الاقتصادي على نطاق واسع يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط ويشكل تحديات إضافية لاقتصاد ليبيا المعتمد على الهيدروكربون.

رابعاً. قضايا السياسات

١٣. ركزت المناقشات على القضايا المتعلقة بأولويات المدى القصير والمتوسط بالإضافة إلى إمكانية

استمرار أوضاع المالية العامة واستدامتها. وسيستمر التعامل مع قضايا المدى المتوسط كجزء من الحوار المستمر بين خبراء الصندوق والسلطات. وستكون القضية الرئيسية هي استحداث الحوكمة وأطر السياسات التي تشجع النمو المستدام وخلق فرص العمل مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

١٤. شجعت البعثة السلطات على وضع إطار لتحديد الأهداف المالية العامة والنقدية. ويتعين أن تتضمن

هذه الأهداف الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الشامل الذي يوجهه القطاع الخاص. ويتوجب أن يدمج هذا الإطار أنشطة المؤسسة الليبية للاستثمار، والتي يجب أن تستلم وتحول الإيرادات إلى الميزانية، وألا تأخذ الإنفاق العام على عاتقها نيابة عن الحكومة.

١٥. شجعت البعثة الحكومة ومصرف ليبيا المركزي على التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة

النقدية. ويتوجب على وزارة المالية البدء بإعداد توقعات عن شكل التدفقات النقدية خلال العام من خلال حساباتها لدى مصرف ليبيا المركزي، وذلك بالتنسيق مع وزارات الإنفاق والدوائر الضريبية والجمركية. ويتوجب تحديث هذه التوقعات خلال السنة ومناقشتها مع عمليات إدارة السيولة في مصرف ليبيا المركزي.

سعر الصرف والسياسة النقدية

١٦. رحبت البعثة بإعلان حفاظ مصرف ليبيا المركزي على ربط سعر الصرف بحقوق السحب الخاصة

وذلك للحفاظ على الثقة في العملة وسيكون من المهم ضمان توفير قطع أجنبي كافي للسوق^١. وقد ارتبط هذا الربط بتضخم منخفض عموماً في أسعار المستهلك، وتوفير ركيزة من السياسات ودرجة منخفضة من الانكشاف لمخاطر العملات الأجنبية. وعلاوة على ذلك، فقد ساعد الربط في توثيق الثقة في العملة خلال النزاع. واستشراًفاً

^١ قد يكون فرض ضوابط مؤقتة على تحويل كميات كبيرة من الدينار الليبي إلى عملات أجنبية مسألة ضرورية للتخفيف من درجة التحويل الخارجي للأصول التي تم الحصول عليها بصورة غير قانونية، أو عن طريق الاحتيال، أو على أساس نشاط مجرد من الضمير والمبادئ. ولا ينبغي لهذه الضوابط أن تمنع السلطات من تلبية الطلبات الحقيقية لصرف العملات الأجنبية من أجل التسديدات أو التحويلات لمعاملات دولية جارية.

للمستقبل ، فإن الإبقاء على الربط سيساعد في ضمان استبدال مالي كلي سريع. كما يجب أن تصاحب هذه السياسة قيود مالية لتجنب زيادة التضخم والارتفاع المضر لسعر الصرف الحقيقي.

النظام المصرفي

١٧. لاحظت البعثة أن النقص الحالي في نقدية الدينار في القطاع المصرفي يرتبط بالتطبيع البطيء لسوق الصرف الأجنبي. إن عدم الحصول على النقد الأجنبي قد قيد من عمليات المصارف التجارية، وقوض الثقة العامة في المصارف، ودفع القطاع الخاص إلى الاحتفاظ بالنقد بالدينار خارج القطاع المصرفي. إن من شأن رفع الحظر عن الأصول الأجنبية لمصرف ليبيا المركزي أن يُمكن المصرف من توفير سيولة بالنقد الأجنبي للمصارف، مما سيؤدي لتطبيع الطلب على العملة الورقية (الدينار) وعمليات المصارف التجارية. كما أن استعادة نظام المدفوعات غير النقدية سوف يساعد أيضا في خفض الطلب على النقد. واقترحت البعثة أن تنظر السلطات في استحداث ضمانات صريحة للودائع لكن بوجود ضمانات وقائية كافية لتجنب الخطر المعنوي الناتج عن ضمانات عامة غير محددة الأجل.

١٨. إن تطوير قطاع مصرفي إسلامي يتطلب وجود مؤسسات مناسبة وإطار تنظيمي . ويمكن، على المدى القصير، أن تقتصر الأنشطة المصرفية الإسلامية على التسهيلات الإسلامية في المصارف التجارية المرخصة. ومن المتوقع إعداد مشروع قانون بحلول نهاية يناير ٢٠١٢ في هذا الخصوص. وعرضت البعثة على السلطات المساعدة في صياغة هذا التشريع، بالاعتماد على الخبرة الدولية. كما حثت البعثة السلطات على المضي قدما بحذر، لضمان ملائمة المبادئ التشريعية والمحاسبية المعمول بها، وتدريب الجهاز الإشرافي ، وتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى الجمهور بطريقة شفافة.

١٩. حثت البعثة السلطات على وضع إطار لمعالجة القروض المتعثرة. وبالنسبة لعام ٢٠١٢، يتوقع عدم حدوث تغيير على نطاق واسع على صافي الإقراض للقطاع الخاص. مع القيام بتشطيبات للقروض المتعثرة يعاوضها ارتفاع في الائتمان الجديد. ويتوقع مصرف ليبيا المركزي بحلول شهر فبراير أن يكون لديه معلومات عن القروض المتعثرة لنهاية عام ٢٠١١. وسيكون من المهم قيام مصرف ليبيا المركزي، كمراقب مصرفي، بالتحقق من أن تتوفر لدى المصارف التجارية صورة واضحة قدر الإمكان عن أثر النزاع الأخير على ميزانياتها العامة، وضمان أن لديها رأس المال الكافي لتغطية الخسائر و دعم خلق الائتمان خلال فترة إعادة الإعمار.

سياسات وإطار المالية العامة

٢٠. أكدت البعثة على الحاجة لتحقيق التوازن بين ضغوط الإنفاق على المدى القصير مقابل إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة وآفاق تنمية القطاع الخاص. وتترك البعثة ضرورة معالجة الاحتياجات الملحة الناجمة عن النزاع. فستؤدي زيادات الأجور التي طبقها النظام السابق إلى رفع فاتورة الأجور من نسبة ٩ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ إلى ١٨,٧ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢. وسيثبط المستوى المرتفع لأجور القطاع العام من حافز الأفراد للحصول على عمل في القطاع الخاص ، كما سيقوض الجهود المبذولة للتقدم بالتنوع الاقتصادي. وسترفع الزيادة المستشرفة للدعم من تكلفتها من ١١,٧ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ إلى ١٥,٩ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢.

٢١. ناقشت البعثة مع السلطات ميزانية عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تكون الإيرادات ٥٥,٩ مليار دينار ليبي (٥٧,٩ % من إجمالي الناتج المحلي) وتصل النفقات إلى ٦٢,٤ مليار دينار ليبي (٦٤,٧ % من إجمالي الناتج المحلي) تمول من خلال إصدار سندات حكومية واستخدام جزء من ودائع الحكومة لدى مصرف ليبيا المركزي^{١٠}. ورغم أن الحكومة يمكنها تمويل الإنفاق الجاري المرتفع على المدى القصير، فإن البعثة حذرت من أن مستوى الإنفاق الجاري من المرجح ألا يتسق مع عملية تحديد الأولويات في الميزانية بشكل مناسب ومع استمرارية أوضاع المالية العامة، ومن شأن هذا أن يمثل ضغطاً متزايداً على سعر الصرف الحقيقي.

٢٢. ناقشت البعثة مع السلطات الحاجة إلى وضع إطار متوسط الأجل للميزانية مرتبط بسياسات المالية العامة المستدامة. إن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الجاري ستتطلب تخفيضاً على المدى المتوسط لتوفير المجال اللازم للإنفاق الرأسمالي وإنفاق إعادة الإعمار مع الحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل للمالية العامة. وسيتمتع إعادة تقييم الإنفاق الرأسمالي ، المحدد على المدى القصير بالقيود المفروضة على القدرات، وذلك نظراً لاحتياجات إعادة الإعمار الملحة، واعتبارات الكفاءة والحاجة إلى تقييم القدرة الاستيعابية للاقتصاد.

٢٣. سوف تكون هناك حاجة إلى إصلاحات لاحتواء فاتورة الأجور وزيادة كفاءة القطاع العام. وتتضمن التدابير المتوسطة الأجل والتي تم تنفيذها بنجاح في بلدان أخرى: تخفيض عدد موظفي الحكومة ، وفك هيكل الأجور والتوفيق بين مكافآت موظفي الحكومة مع السوق ، وتنفيذ البدلات لجعل التعويض أكثر شفافية ، وتقديم

^{١٠} ألقت البعثة الضوء أيضاً على أهمية توضيح الترتيبات المصرفية الحالية للتدفقات النقدية الحكومية والأرصدة الحكومية، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات المعنية (وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الليبية للاستثمار).

الحوافز المستندة إلى الأداء وحوسبة نظم الرواتب والموظفين ، وتعزيز نظام التوظيف لنزع الصبغة السياسية عن التوظيف الحكومي وجعل الخدمة المدنية مهنية.

٢٤. وأشارت البعثة إلى أن إصلاح الدعم على المدى المتوسط ينبغي أن يستهدف الحد من عدم الكفاءة الاقتصادية مع حماية أفضل للأسر ذات الدخل المنخفض. ولا يتم استهداف الدعومات الشاملة ، لا سيما دعم الوقود، والتي تخدم بشكل غير متناسب الأسر ذات الدخل المرتفع أكثر. ويؤثر الدعم على أنماط الاستهلاك والانتاج ، وعلى تخصيص الموارد ، والذي يترتب عليه آثار سلبية على الميزانية، وتكوين النفقات ، وتنمية القطاع الخاص. عادة ما يكون إصلاح الدعم صعب التنفيذ وذلك بسبب عدم وجود شبكة أمان اجتماعي لحماية الأسر ذات الدخل المنخفض. وإذا كان تنفيذ شبكة أمان اجتماعي متطورة غير ممكناً ، يمكن للحكومة أن تنتظر فيما يلي : (أولاً) الحد من السرعة التي ترتفع بها أسعار السلع المستهلكة بشكل أساسي من قبل ذوي الدخل المنخفض، (ثانياً) تحديد مجموعة من التدابير القصيرة الأجل للتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار على الأسر ذات الدخل المنخفض، (ثالثاً) استخدام بعض المدخرات من إصلاح الدعم لزيادة الإنفاق العام لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض؛ و (رابعاً) استخدام مجموعة من الأساليب لتحسين استهداف الأسر ذات الدخل المنخفض، مثل التطبيق الفئوي أو الجغرافي أو ربط المنافع بشرط الاستهداف الذاتي لبرنامج عمل أو لمستلزمات دراسية. وعلى الرغم من أن هذه التدابير منقوصة، إلا أنها أقل تكلفة وأكثر فعالية في حماية الأسر ذات الدخل المنخفض مقارنة بالدعم الشامل.

استراتيجية النمو

٢٥. إن الإصلاحات المؤسسية ضرورية لإعادة توجيه الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على الهيدروكربون ولتشجيع خلق فرص العمل والنمو الشامل. في العقد السابق لفترة النزاع، كان متوسط النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية هو ٨ ٪. ومع ذلك، بقي الاقتصاد يعتمد على الهيدروكربونات، وبقيت مؤشرات التنمية الاجتماعية والحوكمة هزيلة، وكان خلق فرص العمل للمواطنين ضئيلاً، وازداد الاعتماد على العمالة الأجنبية الوافدة . ووفقاً لوزارة العمل ، قُدر معدل البطالة بنسبة ٢٦ ٪ في عام ٢٠١٠ وسيكون للنزاع على الأرجح تأثير سلبي على سوق العمل. إن تدارك البطالة يتطلب زيادة كبيرة في معدل النمو الاقتصادي. وبما أن البطالة مشكلة هيكلية، وبخاصة بين الشباب ، فمن الأهمية بمكان تحديد تدابير السياسة والإصلاحات الهيكلية التي من شأنها رفع مرونة التوظيف وخلق فرص العمل. وفي هذا الصدد، يصبح التنويع بعيداً عن الهيدروكربونات هو الأساس لتعزيز خلق فرص العمل والنمو الشامل. وعليه ، سيكون من المهم تنفيذ إصلاحات مؤسسية لتحسين بيئة الأعمال، وتعميق النظام المالي المحلي، وتمهيد الطريق لتطوير قطاع خاص تنافسي.

خامساً. قضايا أخرى

٢٦. ناقشت البعثة استراتيجية المساعدة الفنية لمصرف ليبيا المركزي وتقصت خيارات تنفيذ توصيات المساعدة الفنية المتعلقة بإدارة المالية العامة. ويمكن بالنسبة لمصرف ليبيا المركزي أن تركز المساعدة الفنية، في جملة أمور، على إعادة بناء ومواصلة تحديث مصرف ليبيا المركزي^{١١}. وعلى نحو مشابه، عرض الصندوق تقديم المساعدة الفنية لتنفيذ توصيات إدارة المالية العامة عن طريق مستشارين مقيمين وخبراء، ويتم التمويل من الحساب الفرعي المخصص لدى الصندوق.
٢٧. حثت البعثة السلطات على توحيد وتجميع الإحصاءات القومية تحت مظلة هيئة مستقلة. وأكدت البعثة على أهمية تحسين التغطية وجودة و آنية الإحصاءات، كما عرضت البعثة تقديم المساعدة الفنية في هذا المجال.

^{١١} يمكن للبعثة تقديم مشورة إضافية، تتضمن: (أولاً) قضايا الرقابة المتصلة بالموازنة الصحيحة بين تشطيب القروض المتعثرة والتراخي والتساهل فيها، (ثانياً) قضايا مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك التحقق من ملكية الحسابات ومصدر الودائع، و (ثالثاً) كذلك وفي الوقت المناسب، الاستبدال المحتمل للأوراق النقدية.

الجدول 1. ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2008-2014

(الحصة 1,123,7 مليون من حقوق السحب الخاصة)
(عدد السكان: 6,42 حسب تقديرات عام 2009)
(إجمالي الناتج المحلي لتخصيب الفرد: 9,100 دولار أمريكي حسب تقديرات عام 2009)
(معدل الفقر: لا يوجد)
(المصادر الرئيسي: النفط الخام)

	المختار				التوقعات		
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
(التغيير بالنسبة السنوية، مالم يشار إلى خلاف ذلك)							
الدخل القومي والأسعار							
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	5.6	0.5	2.9	-60.0	69.7	20.5	6.6
غير الهيدروكربونات	7.9	6.0	7.0	-50.0	20.0	15.0	10.0
الهيدروكربونات	3.6	-4.6	-1.2	-70.9	163.3	25.2	4.0
إجمالي الناتج المحلي الإسمي بمليارات الدينار الليبية	119.8	79.3	102.4	45.7	96.5	116.3	120.1
إجمالي الناتج المحلي الإسمي بمليارات الدولارات الأمريكية	98.0	63.3	80.9	37.4	77.7	93.4	96.2
إجمالي الناتج المحلي لتخصيب الفرد بالآلاف الدولارات الأمريكية	15.6	9.9	12.3	5.8	11.8	13.9	14.0
تضخم مؤشر سعر المستهلك							
متوسط الفترة	10.4	2.0	2.5	14.1	1.9	-2.3	5.0
نهاية الفترة	9.8	5.1	3.3	19.2	-10.4	5.0	5.0
(بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي)							
الاستثمار والادخار							
إجمالي تكوين رأس المال	26.5	32.3	33.7	19.0	26.7	26.9	29.7
عام	20.9	24.3	25.8	12.8	20.1	18.2	19.5
خاص	5.6	8.0	7.9	6.1	6.6	8.7	10.2
إجمالي الإدخار القومي	64.3	47.1	54.5	23.4	37.9	48.3	49.3
عام	52.0	38.1	33.0	-28.8	15.0	23.5	23.5
خاص	12.3	9.0	21.5	52.2	22.8	24.8	25.7
رصيد الإدخار - الاستثمار	37.8	14.8	20.8	4.4	11.2	21.5	19.6
(بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي)							
التمويلات الحكومية المركزية							
الإيرادات، ومنها	66.7	61.3	56.9	39.0	57.9	59.8	61.4
الهيدروكربونات	60.4	55.6	51.8	34.7	52.4	54.2	55.7
الإنفاق وصافي الإقراض، ومنها	37.4	49.7	52.0	81.7	64.7	56.0	59.1
الإنفاق الرأسمالي	22.7	26.4	28.1	13.9	21.8	19.7	21.2
الرصيد الكلي	29.3	11.7	4.9	-42.8	-6.8	3.8	2.3
رصيد غير الهيدروكربونات	-31.1	-44.0	-46.9	-77.4	-59.2	-50.4	-53.5
رصيد غير الهيدروكربونات بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات	-171.6	-146.3	-181.8	-233.0	-304.7	-275.6	-258.7
(التغييرات كنسبة مئوية من المخزون النقدي في بداية العام)							
النقد والائتمان							
النقد وشبه النقد	48.8	22.6	-4.9	25.4	-20.5
صافي الإقراض إلى الحكومة	-44.9	9.4	2.7	37.5	10.9
الائتمان للاقتصاد	5.0	0.5	3.8	-2.8	0.0
(بمليارات الدولارات الأمريكية ، مالم يشار إلى خلاف ذلك)							
ميزان المدفوعات							
الصادرات، ومنها:	62.1	37.1	48.9	19.2	46.1	58.2	60.2
الهيدروكربونات	60.7	35.7	47.5	18.7	44.6	56.2	58.1
الواردات	20.9	22.0	24.6	11.2	29.9	30.6	33.4
صافي دخل عوامل الإنتاج	0.7	0.6	0.0	-1.3	1.9	2.6	3.3
صافي التحويلات الجارية	-1.0	-1.6	-1.8	-0.6	-2.0	-2.5	-3.0
رصيد الحساب الجاري	37.1	9.4	16.8	1.7	8.7	20.0	18.8
(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	37.8	14.8	20.8	4.4	11.2	21.5	19.6
الرصيد الكلي	15.7	5.2	4.5	3.0	-24.3	3.5	2.2
(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	16.0	8.2	5.6	8.1	-31.3	3.8	2.3
الاحتياطيات							
إجمالي الأصول الأجنبية (متضمنة استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار)	126.1	138.3	171.7	174.5	174.1	190.7	205.9
ومنها: إجمالي الاحتياطيات الرسمية	91.9	100.3	102.5	106.4	82.1	85.6	87.8
بشهور واردة العام المقبل	40.7	39.2	77.8	33.8	25.5	24.4	23.1
سعر الصرف							
سعر الصرف الرسمي (دينار ليبي/دولار أمريكي، متوسط الفترة)	1.22	1.25	1.27	1.22	1.24	1.25	1.25
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (التغير بالنسبة المئوية)	4.6	4.0	-0.6
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل باليوم)، منها 1/:	1.88	1.79	1.77	0.51	1.35	1.69	1.76
الصادرات	1.51	1.40	1.35	0.41	0.94	1.28	1.35
	97.0	61.8	79.0	104.2	99.1	95.5	92.1

المصادر: السلطات الليبية، وتقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم .

إن التوصيف الربع سنوي لإنتاج النفط الخام في عام 2011 هو 1.18 و 0.17 و 0.05 و 0.79 مليون برميل في اليوم . والتوقعات بالنسبة لعام 2012 هي 1.11 و 1.13 و 1.14 و 1.60 مليون برميل في اليوم والتوقعات لعام 2013 هي 1.66 و 1.69 و 1.71 مليون برميل في اليوم